

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر ما بين في ٥ شعبان سنة ١٣٦٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٤٣)

شؤون

شؤون حضره صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المعارف العمومية وزير الأشغال العمومية وزير الخارجية

أحمد نجيب الملاي عثمان الحريم مصطفى النحاس

وزير المواصلات وزير العدل وزير الدفاع الوطني

عبد الفتاح الطويل أحمد هجري أبو علم أحمد همدى سيف النصر

وزير الأوقاف وزير الشؤون الاجتماعية وزير الداخلية

عبد الحميد هبة الحق أحمد هؤاد هراج الدين أحمد هؤاد هراج الدين

وزير الصحة العمومية وزير الزراعة وزير التكوين

عبد الواحد الوكيل مصطفى هصرت أحمد همزة

وزير الوقاية المدنية وزير المالية وزير التجارة والصناعة

همس هنا لوصا أمين عثمان محمود سليمان همام

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٣

زيادة بعض رسوم البريد

شؤون شؤون الأول ملك مصر

صدر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تزداد بنسبة مائة في المائة الرسوم البريدية الواردة في الفصل
الأول من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣١ والحد الأقصى والأدنى لتلك
الرسوم ما عدا رسم الجرائد اليومية.

ولا يسرى هذا الحكم على الرسوم الخاصة بالطرود .

مادة ٢ - تزداد بنفس النسبة المحددة بالمادة السابقة الرسم الخاص
بالتابع المفروض على المراسلات ذات التوزيع الخاص بمقتضى المرسوم
الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣

بتعديل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٢ بفرض إتاوة خاصة على

الربح الناتج من عمليات القطن من محصول سنة ١٩٤٢

شؤون شؤون الأول ملك مصر

صدر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٤٢ بفرض إتاوة خاصة على الربح الناتج من عمليات القطن من
محصول سنة ١٩٤٢ على الوجه الآتي :

مادة ١ - لكل من يحصل من تجارة القطن الناتج من محصول
سنة ١٩٤٢ على ربح يتجاوز ١٢٪ / محسوبة على ثمن مشتراه ومصاريفه تفرض
عليه إتاوة خاصة تعادل نصف ما يزيد من الربح على الحد المتقدم بيانه .

ولا يدخل في حساب المصاريف إلا ما صرف بشأن القطن مباشرة
من حلع ونقل وغيره دون المصاريف الإدارية .

ويجوز سريان هذه الإتاوة على محصول سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بقرار
يصدر من وزير المالية .

مادة ٢ - لكل من يمول خاضع لأحكام هذا القانون أن يقدم لمصلحة
الضرائب في بحر ثلاثة شهور من نهاية السنة القطنية بيانا بمقادير الأقطان
التي اشتراها وبعها وأثمانها والأقطان الباقية لديه ورتبها وأثمانها وكذلك
المصاريف المشار إليها في المادة الأولى وأي بيان آخر يقرره وزير المالية .

وعليه في نهاية كل سنة قطنية تالية أن يقدم لمصلحة الضرائب في بحر
ثلاثة شهور أيضا بيانا بالأقطان التي باعها مما كان باقيا لديه من محصول
السنة السابقة وثمانها فإن باعها بطن يتجاوز الثمن الذي كان مقدرا لها في نهاية
السنة السابقة استحققت الإتاوة على فرق الثمن .

وتحدد نهاية السنة القطنية بقرار من وزير المالية .

ويجب توريد الإتاوة المستحقة في جميع الأحوال عند تقديم البيانات
السابقة أو في ظرف العشرة الأيام التالية على الأكثر .

مادة ٣ - لكل وزيرنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .